مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المجتمع المدني والدولة في العراق
اسم الكاتب: د. ستار الدليمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6764
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 23:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجتمع المدني والدولة في العراق

الدكتور
ستار الدليمي
قسم الدراسات الاستراتيجية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة:

أصبح مفهوم المجتمع المدني، واسع التداول في السنوات الأخيرة، وفي الكثير من المجتمعات إلا انه مفهوم يكتنفه الغموض، وخصوصًا في المجتمعات التي بدات تتعاطى معه حديثا وفي مقدمتها دول الجنوب عموما والعراق خصوصا. اما المجتمعات التي تنشا هذا المفهوم وهي دول الغرب المتقدم عموما فهي نشاء فيها تخضعه للتاويلات والتغييرات بما يتناسب مع حاجة تلك المجتمعات التي ظهرت وعدت مؤسسات المجتمع المدني عاملا مهما من عوامل تطورها.

ويثير موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وانماط ثقافته، كما يثير ايضا العديد من المشكلات على صعيد الدولة باجهزتها وقوانينها وسياستها في المجالات المختلفة، ذلك ان طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها امام المجتمع المدني تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد انماط العلاقة بين الدولة من ناحية والكيانات الاجتماعية من ناحية اخرى.

وبالرغم من ان مؤسسات المجتمع المدني موجودة في العراق من عقود مضت الا انها حملت اسماء مختلفة من منظمات خيرية ونقابية واتحادات ومنظمات اجتماعية ونسوية وما الى ذلك. وتم تغييبها في مراحل تاريخية لاحقة مع بروز النظم العسكرية والشمولية منذ منتصف القرن العشرين وما بعدها.

واليوم يعود الحديث مجددا عن اهمية ودور المجتمع المدني، وهذا ما يدفعنا الى البحث في عدة امور مهمة تبدأ من ماهية المجتمع وتطوره في العراق وما يمكن ان يواجهه هذا المجتمع من تطور بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وفي ثلاث محاور مهمة تنطلق من فرضية ان المجتمع المدني وجدت جذوره في العراق الا ان تطوره واجه عقبات ومصاعب

عديدة افقدته الدور والحركة والاهمية وتحول الى الطابع الشكلي في الوجود اكثر منه وجودا فعليا في الساحة السياسية والمحاور هي:-

المبحث الاول، ماهية المجتمع المدني.
المبحث الثاني، تطور المجتمع المدني في العراق.
المبحث الثالث، رؤية للمستقبل.
والله ولي التوفيق

المبحث الاول
ماهية المجتمع المدني.

يعود مصطلح المجتمع المدني(Civil Society) في جذوره الى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الافراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره. وميز بعضهم بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في اطارها شبكة العلاقات السابقة، ولكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم الا ان استخدامه بشكل واسع في ادبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات[١].

وقد يحدد المجتمع المدني بانه مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة. قد تكون سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، ومنها الاحزاب السياسية وقد تكون اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضاء النقابة، ومنها اغراض مهنية كالنقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها، وقد تكون اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول ان الامثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والنقابات المهنية والجمعيات الاجتماعية والثقافية[٢].

---

(١) وللمزيد انظر:- علي الدين هلال. معجم المصطلحات السياسية، تحرير نيفين مسعد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة. ١٩٩٤. ص ١٥٨-١٥٩.
(٢) سيف الدين عبد الفتاح. المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة. (مراجعة منهجية). في مجموعة مؤلفين. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٢. ص ٢٩٢.

الا ان الحديث عن المجتمع المدني لا يكتمل الا بوجود مقومات اساسية لنشوءه وتطوره ويمكن تحديدها في محورين:-[٣]

اولا: مقومات بنائية وترتبط بالسيق البنائي(المجتمعي) الاوسع وما يتسم به هذا السياق من مناخ ديمقراطي يؤمن بالتعددية وبالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ويؤكد على حرية الفرد في التعبير والتجمع والتنظيم، وساهم كل ذلك في توفير الشروط الملائمة لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، في ظل مرجعية قانونية مقبولة من المجتمع المدني والدولة.

ثانيا: مقومات ثقافية، وتعد هذه المقومات ذات طبيعة فكرية، تبرز فيها مدى قناعة الافراد والجماعات بالقيم والمبادئ التي تؤكد على حرية الراي وقبول التنوع والتسامح والحق في الاختلاف، وهي قيم تبرز ثقافة مدنية مشتركة اساسها المشاركة والتنوع الى العمل التطوعي وادارة الخلاف والصراع سلمياً والمحاسبة والشفافية في المجتمع.

فالمجتمع المدني على هذا النحو او ذاك يراد له ان يقوم بادوار اساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات والمساهمة في الاصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية[٤].

وبهذا يمكن القول ان المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً او كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة الى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، وفي ضوء هذا فأنه مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. انه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وابداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستويين الاجتماعي والسياسي ان هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً[٥].

ان تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني يعني في احد وجوه القدرة على الحد من تدخل الدولة في نشاطات المواطنين، فالمؤسسات المدنية لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية فلا يمكن

---

(٣) احمد شحاذة. اشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسي. جامعة بغداد. بغداد. ٢٠٠١. ص ٢٠-٢١.

(٤) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٩.

(٥) احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣١-٣٢.

قيام نظام بدون مؤسسات المجتمع المدني، ولايمكن لاركان العملية الديمقراطية ان تتكامل بدونها، وبهذا الشكل ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني[٦].

لقد ادى عجز المؤسسات السياسية والقانونية الحديثة القائمة عن اداء مهامها لخلق حالة توازن في علاقات القوة والمصالح داخل المجتمع، ومن ثم احتواء جميع القوى التقليدية والتحديثية داخل النظام السياسي، لتأمين حالة الاستقرار القائمة على توحيد تلك القوى في اطار الولاء للدولة الحديثة، انعكسا على السلطة السياسية نفسها، عندما حدث انفصام بين شكل المؤسسات ومضمونها، ومع هذا بدأت مؤسسات المجتمع المدني بالتبلور مع حركة الاستقلال التي عاشها الوطن العربي، وبروز الحركات الاستقلالية التي تمثلت في قيام الاحزاب والنقابات وجماعات الضغط ووسائل الاعلام واعمال المعارضة الجماعية[٧].

الا ان المجتمعات العربية في حقبة ما بعد الاستقلال، عاشت في حالة مريعة من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، اضافة الى التبعية لبعض القوى الدولية، التي عملت على نسج شبكة بنيوية محلية عصبوية انتجت او بالاحرى اعادة انتاج القوى الاجتماعية التي ناهضت المحاولات الرامية لاحداث نقلة نوعية في حياة هذه المجتمعات.

بكلمة اخرى انها القوى التي حالت دون ظهور او نمو او سيادة المجتمع المدني او دفعت نحو انحسار هذا التجمع وتركيزه في زاوية ضيقة لدرجة اصبح معها في وضع لا يحسد عليه وضع لا حول له فيه ولا قوة، وضع من لا يقرر ولا يدبر وضع من يقف على الهامش دون ان يستطيع تغيير شيء بل دون ان يتمكن حتى من توجيه النقد بل حتى المساهمة في التقويم والتصحيح ومن يجرؤ على ذلك والعاقبة معروفة[٨].

وفي ضوء ما تقدم تبرز اهمية تناول المجتمع المدني في العراق واهم ما يواجهه من تطوره منذ بدايته حتى اليوم وهو محور المبحث الثاني.

---

(٦) حسين علوان حسين، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في مجموعة مؤلفين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٠، ص١٦١.

(٧) احمد شكر، مصدر سابق، ص٦٧.

(٨) ورقة الدكتور عبد السلام بغدادي، المجتمع المدني ودوره المفصلي في المسار الديمقراطي. في مؤتمر تطوير وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني "سبيلنا لبناء الوطن..العراق"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٤-١٥ كانون الاول ٢٠٠٤. ص١-٢.

المبحث الثاني
تطور المجتمع المدني في العراق

مع بواكير عهد الاستقلال في مطلع القرن العشرين، وتنامي الوعي السياسي وبروز قوى ونخب اجتماعية جديدة، اخذت بعض التكوينات الفكرية والسياسية العراقية بالتشكل الميداني، وباشرت في طرح ذاتها على المجتمع.. وهو ما يمكن اعتباره التكوين الاول في انشاء تجارب المجتمع المدني في العراق الحديث، من هنا شهدنا قيام حركات سياسية ومؤسسات نقابية واتحادات طلابية وجمعيات دينية وغيرها، وهي تعبير عن الحركية المجتمعية والسياسية التي شغلت ساحتنا العامة ضمن رؤى المدارس العراقية المتعددة لطبيعة البناء المضموني والتجاربي للعراق الحديث[٩].

وخلال هذه الحقبة التي اطلق عليها المرحلة الليبرالية، تأسست غالبية الاحزاب والحركات السياسية والنقابات والجمعيات التي يمكن اعتبارها مؤسسات جديدة للمجتمع المدني، وهي في جوهرها مؤسسات مناضلة ضد الاستعمار ومن اجل الاستقلال الوطني.

ويلاحظ ان الكثير من الاحزاب التي نشأت في هذه المرحلة لم تكن تعبر عن حاجات سياسية واجتماعية حقيقية للتنظيم والعمل السياسي وتفتقد المشاريع البعيدة المدى لبناء اجتماع متماسك وقائم على ثوابت راسخة في الواقع، الامر الذي دفعها الى ان تجعل من امتلاك السلطة او التحالف مع السلطات مخرجها الوحيد، لذا فأنها بدأت تبتعد عن فضاء الاجتماع المدني بمقدار اقترابها من السلطة، ولذلك وبعد عدة عقود بدأ عجز الحكومة واضحاً ايديولوجياً وسياسياً واقتصادياً[١٠].

من جهة اخرى، انساقت الدولة وتحديداً حتى نهاية الحكم الملكي، تدريجياً ورءا ضرورات التكامل العسكري والاقتصادي والتعليمي، فتضخمت سلطاتها تدريجياً لتهيمن على مساحات اوسع في الحياة العامة التي احتكرت تمثيلها شيئاً فشيئاً، ولم نلحظ محاولات جادة لتنمية وتقوية البنية الاجتماعية من خلال مدها بمقومات الاصالة والسيادة والحرية لتنشأ بالتالي الحركية المطلوبة لتشييد المجتمع المدني في تنوعاته المختلفة[١١].

وكما هو الحال في اغلب الدول العربية، دخل الجيش العراقي الحياة السياسية من اوسع ابوابها وبالذات بعد نجاحه في القضاء على الحكم الملكي، وكان دخول الجيش على خط الحياة العامة يشير الى عجز المجتمع عن حماية ذاته الاجتماعية والسياسية ويوضح فشله النخبوي في تأمين قواعد بنيوية تمنع من تدهور الحياة العامة الى المنزلقات الكارثية[١٢].

وقد نظر الى الانقلاب في ذلك الوقت نظرة ايجابية، حتى عندما جاء جارفاً ودموياً وكان يفسر بالحاجة الملحة للسلطة، بينما كانت الدولة لا تزال غير ناضجة والخدمات العامة ناقصة. ونظر الى القوات المسلحة كونها اداة تحديث قوية، وعنصراً اساسياً للتغيير والتخلي عن

---

[٩] حسين درويش العادلي، المجتمع المدني ضرورة نوعية لامة وتوعية، مجلة الاسلام والديمقراطية العدد ٤ كانون الاول ٢٠٠٣، ص٥٦.
[١٠] احمد شكر، مصدر سابق، ص٦٨.
[١١] حسين درويش العادلي، مصدر سابق، ص٥٤-٥٥.
[١٢] المصدر نفسه، ص٥٥.

التقليد، خصوصاً ان الجيل الجديد من الضباط الذين قاموا بالانقلاب قد انحدروا من الريف، وهم من اصول اقل تمتعاً بالامتيازات من اسلافهم[١٣].

الا ان ثورة ١٩٥٨، وبالرغم من نجاحها في اسقاط النظام الملكي وايصال قوى المعارضة المختلفة (الجيش والاحزاب) لم تذهب حتى نهايتها السياسية المفترضة، بل سرعان ما تعرضتا لاجهاض من قبل نخبة المعارضة ذاتها التي اصبحت حاكمة[١٤].

وبرزت هيمنة العسكر على المراكز العليا في الدولة بعد الاهمية التي اعطاها الرئيس صدام حسين لاجهزة الاكراه والقمع، وحتى عام ١٩٧٣، احتل العسكريون كل المراكز الرئيسية في البلاد، وبالطبع القيادة العسكرية، وفيما بعد ذلك فان تنامي الجناح المدني الملتف حول صدام حسين، لا يمكن ان يخفي اعتماد النظام القوي على كل من الجيشين النظامي والبعثي، وهو الاتجاه الذي برز منذ الحرب ضد ايران، ومع تدني الاعتماد على التكنوقراطيين المدنيين في محرلة لاحقة يبرز الدافع الرئيسي لتدخل العسكريين بالسياسية وسبب استمرار القوات المسلحة في مقاليد السلطة تحت عنوان التهديد الخارجي لامن الدولة؟[١٥].

واضافت الحزبية بعداً اخر للسلطة العسكرية-المخابراتية، وهو البعد الشمولي واحتكار التمثيل الوطني داخلياً وخارجياً، وبرزت لدينا الدولة الحزبية العسكرية المخابراتية ذات البعد والسياسة الشمولية التي لا تعترف بالاخر بل تنفيه وتقتلعه من الساحة فكراً وخطاً وتجربة، وتحول الحزب الى ميلشيا او كتائب شبه عسكرية لتثبيت النظام في حروبه الداخلية والخارجية والحق الجيش بالمؤسسات الاستخبارية قيادة وقراراً، مما ولد الدولة-الفرد التي جسدها حكم الرئيس صدام حسين منذ عام ١٩٦٨[١٦].

ويعبر برهان غليون عن هذه الحالة بقوله: "اصبحت الدولة مؤسسة خاصة، توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من اجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة، وليس من اجل تعظيم المصالح العامة، وصارت تنظر الى أي حركة او تامة او اشارة تصدر عن المجتمع المدني على انها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الامة والقومية والثورة، ودفعها ذلك الى الانكفاء بشكل اكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها، وبالتالي تخصيص القسم الاكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وانما لتعظيم وسائل القضاء عليه"[١٧].

ويؤكد باحث اخر ان جوهر مشكلة المجتمع المدني تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة اداة مراقبة مستمرة وعائقاً امام امكانية

---

(١٣) اليزابيث بيكار، العسكريون العرب في السياسة: من المؤامرة الثورية الى الدولة السلطوية، في غسان سلامة وآخرون (محررون). الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٥٣.

(١٤) عبد الاله بلقزيز (محررا) المعارضة والسلطة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ٢٠٠١. ص ١٧.

(١٥) اليزابيث بيكار، مصدر سابق، ص٥٣٧-٥٣٨.

(١٦) حسين درويش العادلي، مصدر سابق، ص٥٥.

(١٧) نقلاً عن ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٨٥.

تحرر الافراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية، فالدولة قد اكتسحت كل مجالات الحياة المجتمعية في اطار مشروع شمولي لـ(دولنه) المجتمع، ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطاتها، والحقيقة ان ذلك لا يعني في التحليل النهائي تقوية الدولة. فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها، والمجالات والاختصاصات التي تمتلكها، وطموحاتها الزائدة لاحتلال كل المواقع، اضافة الى اجهزتها وآلياتها المتنوعة، قد تخفي ضعفاً جوهرياً ووجوداً هشاً للسلطة. ففي وسط متخلف، من المستعبد ان يعني وجود الدولة في كل مكان انها بالفعل قوة حقيقية[١٨].

والواقع ان سياسة دولنه المجتمع قائمة على اساس انه كلما تنامت وقويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف ازاء حقوق المواطنين وحرياتهم، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين، بحيث لا يتعاملون مع الدولة كافراد عزل، بل كمواطنين ينتمون الى جماعات او مؤسسات اكبر توفر لهم قدراً من الحماية وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني، وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، ازداد تعسف سلطة الدولة ازاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم، وفي ظل هذا الواقع يفقد الفرد العادي فاعليته، ويتحول الى ذات بلا مواطنيه، ويجرد من حقوقه الانسانية او المدنية ويعدم القوة للتأثير في القرارات ذات العلاقة بمجتمعه الاوسع[١٩].

وبالتأكيد فان الوصول الى هذه المرحلة كان من خلال استراتيجية اتبعتها الدولة من اجل فرض سيطرتها الشاملة على المجتمع، حيث سارت في ثلاثة محاور رئيسة هي:

الاول: القضاء على كل اشكال المعارضة السياسية او العسكرية.

الثاني: اخضاع كل المؤسسات الاجتماعية من اجل خدمة مصالح الدولة وتحديداً الفئة الحاكمة.

الثالثة: القضاء على الاسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالنقابات المهنية والعمالية والاحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الاعلام وغيرها[٢٠].

لقد سعى النظام السياسي في العراق الى الحد من أي امكانية لبروز قوى المجتمع المدني وكانت الركائز التي استند اليها النظام في تحقيق هذا الهدف هي:-[٢١]

اولا: السلطة الشمولية. فهذه السلطة ادت الى الالغاء الكامل للحياة السياسية العراقية فلم تعد للتعددية والمشاركة في الحكم من وجود، ولم يعد للحقوق الانسانية والدستورية والمدنية للمواطنين من معنى، وغدى القرار والخطة والبرنامج الوطني حكرا احاديا على الفرد- السلطة دون منازع، فنجم عن ذلك ابشع صور الاستبداد في ادارة تجربة الدولة -السلطة والمجتمع ككل.

ولهذا يمكن تفسير ديمومة النظام العراقي بانها لا ترتبط بفاعلية سلمية لعملية ديمقراطية فسيرورات التنافس التي تطبع المجتمعات المفتوحة قد استعبدت بشكل ينبغي

---

(١٨) المصدر نفسه، ص٢٨٤.

(١٩) احمد شكر، مصدر سابق، ص١٣٦.

(٢٠) ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص٢٨٥.

(٢١) حسين درويش العادلي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥-٥٦.

معه وصف النظام بكونه نظاما للتسلط المدعوم بالقوات المسلحة[٢٢]. وخصوصا في السنوات الاولى بعد انقلاب ١٩٦٨.

ثانيا: الارهاب المنظم من قبل السلطة، وتحول الدولة من خلاله الى دولة مخابرات تسعى الى توطيد حكم الفرد وشيوع ثقافة الخضوع ((فثقافة الخضوع في العراق ليست وليدة ظرف زماني محدد، بقدرما هي تطور تاريخي سياسي، يمتد الى عهود بعيدة، وهي اشكالية مجتمعية وليست فردية، وعلى مستوى الحاكم والمحكوم، وتتقدم ازاء تاثيراتها العميقة في حركة وحياة المجتمع، على الفكر والثقافة، كما ان ثقافة الخضوع لها اكثر من صلة بالحياة السياسية، وبشكل خاص بالحياة الديمقراطية))[٢٣].

ثالثا: الازمات والصراعات على المستوى الخارجي، وانعكاساتها الداخلية على مستوى القوى السياسية. مما همش بدرجات كبيرة اية امكانية كامنة لفاعلية وتاثير القوى الموصوفة بالمدنية، وبما يمكن ان يقدم تفسيرا معقولا لهشاشة وضعف ان لم يكن انعدام القوى الموصوفة بـ"المجتمع المدني"[٢٤].

وابرزت التجربة العراقية اعتماد النظام السياسي على الية التعبئة الجماهيرية من خلال ابنيتها المكرسة لكسب التاييد الشعبي والمساندة الجماهيرية الواسعة، واشكالية التعبئة انها لا تتيح لمؤسسات المجتمع المدني المتعددة المشاركة الحرة والفعالة في اطار النظام، حيث انها موجهة من قبله لاجل تادية وظيفية هامشية لا تمت بصلة لاغراض وجودها الحقيقي، وهي الية بعيدة كل البعد عن الاليات الديمقراطية في العمل السياسي لانها لا يمكن ان ترقى الى مستوى المشاركة السياسية ولا يمكن ان تعوض عنها او تحل محلها. بل انها عائق امام المشاركة الجماهيرية لانها مشاركة محكومة ومحددة من حيث مدى هذا النظام ونطاقه وليست مشاركة حقيقية[٢٥].

فالدولة في محاولتها تسيير المجتمع المدني او بالاحرى بقايا ما يمثل هذا المجتمع بشكل كامل قادت هذا المجتمع الى الانهيار، ففي اطار تحويل أي ممارسة او نشاط فردي او جماعي. ثقافي او اجتماعي او اقتصادي. الى نشاط ذي طبيعة سياسية، فان هذه العملية ادت الى خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة، وبالقضاء على قوانين العمل الاقتصادي، وقوانين التفاعل الثقافي والفكري، وقوانين التراتب والتواصل الاجتماعي واحلال بيروقراطية الدولة محل العناصر الفاعلة في كل ثنايا المجتمع، وجدت الدولة نفسها في فراغ شامل. لقد ضعفت خلايا المجتمع الحية وقواه والتي كان يمكنها دفع المجتمع والحياة الى الامام[٢٦].

---

[٢٢] اليزابث بيكار، مصدر سابق، ص ٥٣٦.

[٢٣] حميد السعدون، العراق وثقافة الخضوع السياسي، ورقة قدمت الى" افاق الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق" مؤتمر مركز الدراسات الدولية. ١٤-١٥ كانون الاول ٢٠٠٤، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١.

[٢٤] متروك الفالح، مصدر سابق، ص ١٢٠.

[٢٥] احمد شكر، مصدر سابق، ص ١٣٨.

[٢٦] ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٨٧.

المبحث الثالث
رؤية للمستقبل

وبعد كل ما تقدم ، فان التساؤلات تبقى مطروحة. هل ان الحالة العراقية تطرح أي امكانية انفتاح وتغيير في المستقبل؟ وما يمكن ان يحققه هذا التغيير على مستوى المجتمع المدني؟ ان ابرز ما يمكن قوله في هذا الصدد. هو ان التغيير وان يكن ليس بالضرورة مستحيلا وقد يكون ممكنا، الا انه في النهاية لن يكون سهلا، الا ان الحقيقة في هذا الصدد هو ان ادوار وعناصر ومؤسسات ما يسمى"بالمجتمع المدني" على فرض وجودها، وهو امر لا نراه في الواقع العملي. ان الملاحظة الاكثر وضوحا على خريطة التنظيمات العراقية المعارضة بشكل عام اليوم انها اصلا ذات طابع انقسامي بابعاد وخلفيات فئوية او طائفية او مناطقية وبصلات وبابعاد عسكرية مسنودة خارجيا اكثر منها"مدنية" ومفتقرة لثقافة سياسية تؤكد المساهمة في اطار التنوع والتعدد وبقبول الاخر دون اقصاء او استتباع في موازاة التنوع النسبي للقوة وعناصرها لكل منها وباتجاه الاخرى[٢٧].

فالواقع الذي يعيشه المجتمع العراقي والثقافة التي تتميز بالانقسام والصراع، جعل من القوى الموصوفة بـ"المجتمع المدني" ضعيفة ان لم يكن معدومة. ومن هنا فان التحول باتجاه الديمقراطية في العراق لا يبدو مرهونا بتفعيل ذلك المجتمع المدني وقواه فيه كثير من عناصره ومناصريه، وبخاصة عناصر الطبقة الوسطى والمثقفة. التي غادرت العراق منذ الثمانينات من القرن الماضي،. فالتحرك الامريكي تحديدا باتجاه الديمقراطية في العراق اليوم امرا مشكوكا فيه، وبخاصة في ضوء تجارب سابقة، والتي يبدو انها مخفقة بكل المقاييس، وقد ظهر ذلك ليس على مستوى العراق، وانما على مستوى المنطقة الكردية، حيث لم تستطع تلك القوى الخارجية الغربية الدفع بحياة سياسية ديمقراطية وتعزيزها[٢٨].

لقد وقفت ادارة الاحتلال وراء تاسيس العديد من منظمات المجتمع المدني وامدتها بالمال والخبرة. وذلك بفعل حاجة القوات المحتلة للدعم الذي يمكن ان تقدمه تلك التنظيمات خاصة وان اغلب مؤسسيها جاءوا الى العراق بعد الاحتلال وبعضهم لا يحمل الجنسية العراقية، وبعضها الاخر يخضع لاشراف امريكي مباشر، كما ان بعض هذه المنظمات تمثل موردا لمديريها والعاملين فيها والمشرفين عليها[٢٩].

الا ان ما تقدم يبرز عدة نقاط مهمة ابرزها:-

١. ان ارتباط قيام بعض تنظيمات المجتمع المدني بالاحتلال العسكري للعراق يطرح شكوكا وتساؤلات حول الدور الحقيقي الذي يمكن ان تلعبه هذه التنظيمات في العراق الجديد.

---

[٢٧] متروك الفالح، مصدر سابق، ص ١٢١.
[٢٨] المصدر نفسه، ص ١٢٠.
[٢٩] كوثر عباس الربيعي، المجتمع المدني في العراق المفهوم والتطبيق، ورقة قدمت الى"افاق الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق" مؤتمر مركز الدراسات الدولية، ١٤-١٥ كانون الاول٢٠٠٤، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢.

٢. بروز محاولات السلطة مجدداً لفرض الوصاية والتوجيه على تنظيمات المجتمع المدني التي برزت في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٤، ومحاولة سلطة الاحتلال تحديد اتجاهاتها وحركتها بموجب الامر الاداري المرقم ٤٥ من سلطة الائتلاف المؤقتة.

٣. ويرتبط مع ما تقدم، سعي الحكومة العراقية الانتقالية الى تحديد اسس عمل وحركة منظمات المجتمع المدني والاشراف عليها. ووصل الامر الى تأسيس وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني. وتأكيد ان هدفها التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والسلطة التنفيذية، وامكانية تطورها في حالة ترسيخ البرامج الديمقراطية وتقدمها في العراق ستتحول الى مؤسسة تقوم بالتنسيق والتنظيم بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة التنفيذية، وبالتأكيد فان الوزارة اداة فرض وليس توجيه فقط.

٤. ان اشتراط العديد من الدول المانحة للمساعدات في اعادة اعمار العراق. تقديم المساعدات الى منظمات المجتمع المدني، قاد الى ان تتخذ اغلب المنظمات الطابع الخيري والانساني لتحظى بمساعدات الدول المانحة، وهذا ما يطرح اكثر من تساؤل.؟

٥. ان تأسيس اولى تنظيمات المجتمع المدني العراق في الخارج وتحديداً لندن عندما شكلت منظمة من اجل المجتمع المدني والديمقراطية في ٢٠٠٢/١٢/٢٨ وسعيها لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان وتوطيد المجتمع المدني والديمقراطية[٣٠]، يثير مسألة دور هذه المنظمة وغيرها تجاه انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة بعد مرحلة الاحتلال وموقفها.

واخيراً، لابد من التأكيد ان الاطار السياسي الذي يسمح بتطوير المجتمع المدني وتفعليه هو الاطار الذي يوفر لهذه القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة، فالإطار أعلاه هو الذي تسمح به صيغة الحكم الديمقراطي والذي يرتكز إلى عدة أسس مهمة أبرزها[٣١]:

١. الإقرار بحالة التعددية السياسية والفكرية.
٢. تأكيد حرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية. والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخصوصاً خارج سيطرة وتوصية الوزارة القائمة.
٣. التأكيد على أهمية الرقابة السياسية على أنشطة المؤسسات الرسمية.
٤. توفير الضمانات للحريات والحقوق الإنسانية.
٥. التأكيد على الانتخابات واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة.

وفي ضوء هذه الصيغة أعلاه، نجد إن العلاقة بين المجتمع والدولة يجب إن تنظم في إطار مبدأين أساسيين[٣٢]:

الأول: هو حياد الدولة إزاء قوى المجتمع المختلفة، ويجب إلا تكون الدولة في يد فئة أو حزب أو مجموعة تحتكر السيطرة والهيمنة من اجل الاستمرار في قمة السلطة.

الثاني: هو توفير القنوات الرسمية التي يمكن القوى الاجتماعية كلها من التعبير عن نفسها، وهذا ما يربط بين طبيعة الدولة من ناحية ودرجة نضج المجتمع المدني من ناحية أخرى.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢-٣.
(٣١) وللمزيد انظر: ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص٢٩٥.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٢٩٥-٢٩٦.

إن إنماء وتطوير المجتمع المدني يبدأ أولا وأخيرا من الثقافة إذن علينا الارتقاء بالثقافة بمعنى النهوض بالقيم والأفكار والمعتقدات بما يجعلها تواكب روح العصر دون سلخها عن أجوائها المحلية والخاصة. ثقافة تؤسس لاحترام حقوق الإنسان وثقافة تشجع قيم المشاركة والمساهمة في إدارة وبناء وتقويم المجتمع دون ترك الأمر للسلطة والحكم لفرد أو مجموعة إفراد يحتكرون السلطة.

وبالتأكيد فان أية تجربة مجتمعية مدنية قادمة لا يمكنها إن تستقيم مع استمرارية الركائز السلبية في شخصيتنا الاجتماعية. ولن يستقيم البناء أو تدرك التحولات الجوهرية في مسيرتنا ما لم نعد قراءة ذاتنا بشيء من الوعي والجرأة لاجتثاث نقاط الضعف ومكامن الفشل الذاتية التي تعصف بالمنجزات المؤمل تشييدها على ارض تجربتنا المجتمعية والوطنية الجديدة أو التي تأمل إن تكون مغايرة لكافة المراحل الماضية.

الخاتمة

لقد عانى الواقع العراقي بشقيه الرسمي والأهلي ومنذ تأسيسي الدولة العراقية عام ١٩٢١، من ثغرات قاتلة أخلت بالتوازن المطلوب بين ماهية ودور الدولة وبين ماهية ودور المجتمع.

وجاءت ظاهرة الاستبداد والهيمنة ومصادرة الحقوق والتسلط على مرافق الحياة كافة وفي حقب متفاوتة بدأ من تموز عام ١٩٥٨، لتخل بشكل خطير بكافة مرتكزات النمو والتناغم والتطور المجتمعي وبدلاً من التعاون بين الدولة والمجتمع لتحقيق أهداف الشعب أخذت الدولة بالتسلط والمجتمع بالتمرد مما ادخل الطرفين في دوامة الصراع المزمن، ويعود الجانب الأهم من هذا إلى انعدام الأسس الصحيحة للعلاقة بين الدولة والسلطة والمجتمع ككل، فهذه العلاقة لم تجد أنظمة بنيوية تسندها في النشوء والتكامل، وهي جزء من مشكلة افتقاد الذات الوطنية العراقية للمركب البنيوي الذي تعتمده من انجاز ذاتها الحديثة بعد الاستقلال.

ومن هنا، فان انعدام المضمون البنيوي الواضح والمحدد، افقد الحياة العراقية على تعدد مستوياتها وتجلياتها الأسس في تنظيم شبكة العلاقات وتحديد دوائر المسؤولية وتشخيص ادوار الكيانات المشكلة للبنية الاجتماعية، فقد تم اختزال الدولة بالسلطة ولم يعد للدولة من وجود، وتمت مصادرة المجتمع بالكامل دور وسيادة وفاعلية ليلحق بالسلطة كأداة لتنفيذ سياساتها وخططها، بالمقابل لم ينهض المجتمع بأدواره الأساسية دفاعاً عن كيانه وحقوقه، وتمثل فشله بفشل نخبة وحركاته وأوساطه في إعادة صياغة منظومات بديلة ومنفصلة، عن السائد من جهة والتصدي لمواجهة الأنظمة السلطوية المتعاقبة في معترك تجاربي بديل مؤسس على الأرض بحكمه وقوة من جهة ثانية.

وختاماً، نعتقد إن من أهم مقومات قيام مجتمع مدني في بلادنا يتمثل في الرفض الكلي والقاطع لأية تجربة شمولية جديدة تقوم على احتكار الشرعية لتصادر الدولة وتبتلع السلطة وتعطل مرافق الحياة تحت أي ادعاء كان وأية حركة مجتمعية مدنية منتجة وفاعلة وحقيقية لا يمكنها أن تقوم دون اعتماد دولة وسلطة ودستور وقانون ومجتمع هي كمنظومة تجذر حقوق المواطنة وتعمق شعور الانتماء إلى الأرض والوطن ومصالح الكل الوطني.